دمشق تزهر مجدداً

انطلاق فعاليات معرض الزهور بمشاركة شركات من ٥ دول عربية

وزير السياحة لـ«الوطن»: يتزامن هذا العام مع قطاف الزهور وتربيتها وفرصة للعائلات للتنزه

فادي بك الشريف

أكد وزير السياحة محمد رامي مرتيني في تصريح لـ«الوطن» أن معرض الزهور يعتبر متنفساً للعائلات الدمشقية إضافة إلى القادمين من المحافظات السورية لزيارة المعرض.

وافتتح وزيرا السياحة والزراعة ومحافظ دمشق، مساء أمس، فعاليات معرض الزهور الدولي بدورته الـ٤٤ الذي يقام برعاية رئيس مجلس الوزراء، بالتنسيق بين السياحة والمحافظة، وذلك في حديقة تشرين بمشاركة نحو ٩٠ شركة بينها ١٧ مشاركة خارجية من ٥ دول شملت «لبنان والعراق وسلطنة عمان ومصر واليمن».

وأشار مرتيني إلى عودة إقامة المعرض في وقته المعتاد أواخر حزيران تزامناً مع موعد قطاف الزهور وتربيتها، مقارنة مع العام الماضي الذي تم فيه تأجيل إقامته حتى الشهر الثامن بسبب وكارثة الزلزال.

وأكد الوزير انتهاء مختلف التجهيزات لتكون حديقة تشرين بأفضل صورة ممكنة، مشيراً إلى مشاركة أكثر من ٧٠ مشاركاً من أصحاب المشاتل من عدّة محافظات سوريّة، إضافة إلى وجود قسم خاص لمنتجي العسل والصناعات والمنتجات المرتبطة بالعسل.

كما أشار إلى أن المعرض يضم قسماً خاصاً للحرفيين لعرض الحرف والصناعات اليدوية والتقليدية، ضمن إطار الدعم المقدم من وزارة السياحة للحرفيين، وخاصة حرفيي حاضنة دمر للحرف التراثية للترويج لعناصر التراث اللامادي الغني والمتنوع، ناهيك عن عرض وتسويق الأعمال والمنتجات اليدوية والصناعات الأسرية والجمعيات الأهلية والجمعيات المعنية بذوي الهمم وجرحى الجيش، كمساهمة من الوزارة في إدماجهم بالمجتمع بشكل فاعل وإيجابي.

وحسب مرتيني يضم المعرض فعاليات ترفيهية وثقافية وفنية ومسرحية وموسيقية، وسينما الهواء الطلق وحفلات فنية وأنشطة ترفيهية للأطفال وألعاباً وأماكن مخصصة لبيع المأكولات، ضمن إطار الاهتمام بالسياحة الداخلية الشعبية، إضافة إلى المعارض التخصصية ومنتجات العسل والنباتات العطرية.

بدوره محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي أكد لـ«الوطن» تأمين كل التجهيزات المطلوبة من المحافظة ضمن إطار التنسيق بين مديرياتها الخدمية على صعيد توفير خدمات الإنارة والتجهيزات التي تحتاجها الأجنحة والمسطحات، ناهيك عن إجراء الصيانات اللازمة للمقاعد والحمامات وألعاب الأطفال والممرات.

وأشار كريشاتي إلى أن المعرض فرصة لعرض المنتجات الزراعية ونباتات الزينة والنباتات العطرية، كما أنه يشكل تظاهرة ثقافية اجتماعية سياحية.

هذا حسب مدير سياحة دمشق ماجد عز الدين الذي يعتبر المعرض فرصة للتعريف بالمنتجات السورية من أزهار ونباتات والترويج لها داخلياً وخارجياً والاستفادة منها في مجال صناعة الزيوت العطرية بمختلف أنواعها والصابون ومنتجات الطبيعة، إلى جانب الترويج للحرف والصناعات التقليدية السورية وعروض وفعاليات ثقافية وترفيهية متنوعة ومجانية مخصصة للعائلات والأطفال والسياحة الشعبية.

يشار إلى أن السياحة حددت الدخول إلى المعرض بأجور رمزية تقدر بـ١٥٠٠ ليرة، مع دخول الأطفال دون سن ١٢ سنة مجاناً لتشجيع سياحة العائلات وإتاحة فرصة للترفيه والمتعة والفائدة للمواطنين والأطفال بأجور زهيدة، على أن تستمر فعاليات المعرض حتى ١٤ تموز المقبل وأوقات الزيارة من الخامسة مساء حتى الحادية عشرة ليلاً.

ويشارك في المعرض عدد من الشركات المحلية والدولية المختصة بإنتاج الزهور ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية وتنسيق الحدائق ومستلزماتها إلى جانب مشاركات لمحال بيع وتنسيق الزهور ومربي النحل ومنتجي مستلزمات خلية النحل وأعمال حرف تراثية ومشروعات أسرية صغيرة.

محافظ دمشق لـ«الوطن»:

توفير خدمات الإنارة وتجهيزات الأجنحة والمسطحات

مدير السياحة:

الترويج للحرف والصناعات التقليدية

على المواطن أن يشتكي إن حصل الطبيب على كشفية أعلى من التسعيرة

الأطباء ملزمون بتطبيق التعرفة الجديدة ولو لم يرضوا عنها

محمد منار حميجو

أكدت مصادر في نقابة الأطباء أنه بعد صدور التعرفة الجديدة من قبل وزارة الصحة فإن أي طبيب يخالف هذه التسعيرة سوف تتم محاسبته مسلكي في حال وردت شكاوى إلى النقابة في هذا الخصوص، مؤكدة أن جميع الأطباء ملزمين في تطبيق هذه التعرفة.

وبينت المصادر أن النقابة توجه إلى الأطباء بالالتزام بالتعرفة وعدم مخالفتها، مشيرة إلى أن آلية تطبيق التعرفة تكون بالشراكة بين الوزارة والنقابة وكذلك المواطن له دور في تطبيقها باعتبار أن النقابة لا تستطيع أن تجول على عيادة كل طبيب للتأكد بأنه ملتزم بالتعرفة الجديدة أم لا، لافتة إلى ضرورة ثقافة الشكوى لدى المواطن في حال وجد أن الطبيب الذي ذهب إليه خالف التعرفة الصادرة عن الوزارة.

ورأت أن التعرفة الجديدة هي أنسب شيء حالياً لمواكبة الوضع العام حتى تكون هناك محافظة على استمرار العمل وتقديم الخدمات الطبية، وخصوصاً أن هذه التعرفة صدرت بعد دراسة طويلة استمرت ثلاث سنوات، مشيراً إلى أنه من الممكن أن يكون هناك بعض الأطباء غير راضين على التعرفة الجديدة ولكن في العموم هي عادلة بالنسبة للمواطن وهي منصفة له، مضيفة: لكن في العموم جميع الأطباء يجب أن يلتزموا بها ولو لم يرض عنها بعض الأطباء لأنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن مهنة الطب هي مهنة إنسانية وأنه يجب على الطبيب أن يقدم الخدمات الطبية للمريض، معتبرة أن التعرفة الجديدة جيدة وعادلة.

وأصدرت وزارة الصحة التعرفة الطبية والتي رفعت بموجبها معاينات الأطباء وأجور المشافي بنسبة ٦٠٠ بالمئة، فالنسبة لمعاينات الأطباء أصبحت ٢٥ ألفاً للطبيب العام و٤٠ ألفاً للطبيب المختص.

وفيما يتعلق بالربط الإلكتروني مع المالية للتحصيل الضريبي بينت المصادر أن الربط مازال اختيارياً بالنسبة للأطباء وبالتالي فإنه من الممكن أن يكون هناك أطباء طبقوا نظام الربط الإلكتروني وهناك أطباء آخرون مازالوا على الآلية القديمة في موضوع التحصيل الضريبي.

وفيما يتعلق بموضوع هجرة بعض الأطباء ذكرت أن موضوع الهجرة لا يشمل الأطباء فقط بل هو موضوع يشمل العديد من القطاعات مثل المهندسين وغيرهم من الأشخاص الذين يفضلون السفر خارج البلاد، مشيراً إلى أن أعداد الكادر الطبي في سورية جيدة معظمهم يملكون كفاءة عالية.

وحول مؤتمر النقابة العام السنوي أكدت أن المؤتمر سوف يعقد قريباً، مشيرة إلى أنه سوف تتم مناقشة العديد من المواضيع الخاصة بمهنة الطب في كل مجالاتها الطبية والصحية والتنظيمية والنقابية والتقاعد وكل ما يهم الطبيب على صعيد ممارسة المهنة من جهة وعلى صعيد الالتزام بالقوانين والأنظمة النقابية وكذلك معالجة الصعوبات وتطوير مهنة الطب علمياً وغيرها من المواضيع التي تخص مهنة الطب، لافتة إلى أن رفع راتب الأطباء المتقاعدين يحتاج إلى دراسة ولا يمكن الحديث عنها في الوقت الراهن.

الوزارة مستمرة في التصدي لتجارها ومهربيها وتم تفكيك شبكات

اللواء الرحمون: ضبطنا كميات كبيرة من المخدرات عابرة ومخبأة بطريقة فنية معقدة

الوطن

أكد وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات اللواء محمد الرحمون أن وزارة الداخلية مستمرة في جهودها بالتصدي لتجار ومهربي المواد المخدرة، وقد تمكنت من تفكيك العديد من شبكات تهريب المخدرات، وضبطت كميات كبيرة عابرة ومخبأة بطريقة فنية معقدة، وألقت القبض على العديد من تجار المخدرات ومصادرة ما بحوزتهم من مواد مخدرة.

وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات والإدمان الذي يصادف أمس (في السادس والعشرين من حزيران في كل عام) أقامت وزارة الداخلية ندوة وطنية مركزية تأكيداً منها على التزامها الفعّال في مواجهة هذه الآفة الخطيرة والهدامة على المجتمع.

وفي كلمة له خلال الندوة قال اللواء الرحمون: إن ظاهرة المخدرات والاتجار بها أحد التحديات التي تواجه مجتمعات العالم في ظل وجود الكثير من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار جرائم المخدرات، مبيناً أن سورية عانت ظاهرة المخدرات عبر حدودها بحكم موقعها الجغرافي كبلد عبور بين الدول المنتجة للمخدرات والدول المستهلكة وتسعى جاهدةً إلى مواجهتها باتباع كل الآليات والسبل الممكنة.

وأضاف اللواء الرحمون: إن سورية تشارك المجتمع الدولي في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تأكيداً منها على التزامها الفعال في مواجهة هذه الآفة الخطيرة والهدامة على المجتمع حيث شاركت في مختلف الفعاليات ذات الصلة، إضافة إلى التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات والجريمة التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في جامعة الدول العربية وصدقت جميع الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات، إضافة إلى مشاركتها في مختلف الفعاليات التي تعنى بمكافحة المخدرات والاتجار بها.

وبيّن الوزير الرحمون أن مكافحة ظاهرة المخدرات والوقاية منها ليست منوطة بالجهات الحكومية فقط، بل لا بدّ من تعاون المجتمع سواء المنظمات الشعبية أو منظمات المجتمع الأهلي، ولاسيما مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الطلابية، والعمل على وضع المزيد من الضوابط التي تهدف إلى مكافحة المخدرات والتركيز على التوعية من أخطارها وآثارها المدمرة.

من جانبها معاونة وزير التعليم العالي للشؤون العلمية والبحث العلمي الدكتورة فاديا ديب، أكدت أن نجاح العمل في مكافحة المخدرات وآثارها السلبية المدمرة يعتمد على تضافر الجهود بين كل الجهات المعنية وأن مسؤوليتنا الجماعية تقتضي العمل معاً للحد من ظاهرة الإدمان والتصدي لها بكل الوسائل الممكنة، وإننا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجميع شركائنا في الحكومة والمجتمع ملتزمون بتكثيف الجهود لمنع ظاهرة تعاطي المخدرات.

بدوره معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الأستاذ ياسر الأحمد أكد أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تبذل جهوداً كبيرة في إطار التصدي لظاهرة المخدرات من خلال رفع الوعي المجتمعي حول الآثار الاجتماعية والنفسية للأفراد، حيث أقامت العديد من الندوات وورشات العمل في المعاهد التابعة لها وأقامت العديد من الحوارات مع المجتمعات المحلية وسهلت عمل المنظمات غير الحكومية للعمل على معالجة المدمنين ودمجهم في المجتمع.

٦٠ ألف كيس قمح تبحث عمن يشتريها

فلاحون تقدموا بشكوى لمحافظ الحسكة لمساعدتهم على استلام القمح

الحسكة- دحام السلطان

استنجد عدد كبير من فلاحي الجمعيات التعاونية الفلاحية في قرى «الركيبة وتل التين والدلاوية وتل سطيح شرقي وملوك سرايا وأبو ذويل وجلبارات والقصير ودمخية كبيرة وطويّل حرب وتل الذهب وصافية» بريف القامشلي، و«التل الأسود والسلمانية» بريف الحسكة، بأصحاب الشأن في محافظة الحسكة من أجل العمل والإيعاز لمن يلزم لتسويق أقماحهم بشكل مباشر إلى مراكز الشراء الرسمية المعتمدة من فرع السورية للحبوب بالمحافظة، والتي أصبحت اليوم في العراء وتحت رحمة «فساد» السماسرة والوسطاء ورهن الابتزاز من ضعاف النفوس، لشرائها من الفلاحين بأثمان بخسة وحسب سعر السوق السوداء المتداول اليوم، بين ٣٠٠٠- ٣٣٠٠ ليرة للكغ الواحد الذي ينقص بكثير عن السعر الذي حددته اللجنة الاقتصادية برئاسة مجلس الوزراء بسعر ٥٥٠٠ ليرة للكيلو غرام الواحد!

وبيّن الفلاحون الشاكون في عريضة شكواهم التي رفعوها إلى محافظ الحسكة رئيس اللجنة الفرعية للتسويق عن طريق منظمتهم الفلاحية، والتي حصلت «الوطن» على صورة منها، العمل على إنصافهم والإيعاز لمن يلزم من المعنيين بأمر تسويق أقماحهم التي تصل إلى ٦٠ ألف كيس خيش ويتجاوز وزنها أكثر من ٧ آلاف طن، إلى مراكز الشراء الحكومية «جرمز، الطوابرج، الثورة الحيوانية» المعتمدة من الدولة بالمحافظة، لحفظ حقوقهم من سطوة الفساد المتربص بهم أسوة بالجمعيات الفلاحية الأخرى بالمحافظة.

وأشاروا إلى أن كل مواقع حقولهم تقع ضمن المناطق الآمنة تحت سيطرة الجيش العربي السوري، وأن عملية تسويقهم هذه جرت حسب البطاقة الشخصية، وفق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع لجنة التسويق الفرعية، وما أكده الاجتماع اللاحق الذي دعا إليه مكتب الفلاحين بفرع حزب البعث العربي الاشتراكي، قبل أن يتم إيقاف العمل به ويناقض ما خرج عن الاجتماعين وإيقاف قرار التسويق بالبطاقة الشخصية التي لم يتم العمل بها سوى عشرة أيام فقط؟ وتعطيله بقرار مركزي أكد على اعتماد المناشئ الصادرة عن مديرية الزراعة بالحسكة حصراً وإيقاف عملية الشراء بالبطاقة الشخصية، وذلك بالاعتماد على الشكليات الإجرائية على حساب شراء كل حبة قمح بالمحافظة المحاصرة والحفاظ عليها؟

وفي السياق بيّن رئيس اتحاد فلاحي المحافظة عبد الحميد الكركو أنه تم الاجتماع ووضع محافظ الحسكة لؤي محمد صبوح رئيس لجنة التسويق الفرعية، بواقع حال الفلاحين بالمحافظة بشكل كامل وبحضور مدير المصرف الزراعي التعاوني بالحسكة، وأن تسويق الفلاحين لأقماحهم إلى مراكز الدولة سيقطع الطريق على التجار والسماسرة والوسطاء المرتهنين لهم.

وأكد أن هناك أقماحاً وصلت من محافظتي دير الزور والرقة وعبرت الحدود الإدارية فيها إلى مراكز الحسكة، مضيفاً: من هنا فإن الواجب علينا الوقوف إلى جانب فلاح الحسكة الذي يعيش ظروفاً استثنائية قاهرة جداً، وأن أرضه عاشت ظروف قحط «محل» صعبة خلال المواسم الثلاثة الماضية، ولم يحصل الفلاح خلالها على التمويل الزراعي منذ نحو تسع سنوات، وبالتالي فإن التسويق بشكل مباشر هو نوع من رد الجميل للفلاح ورفع كتف والحيف عنه، وكذلك سيضمن حقه كمنتج مبادر بتسويق كل حبة قمح، وهو ضمانة لخزينة الدولة أيضاً من خلال اقتطاع ذمم الديون المترتبة عليه وعلى الجمعيات الفلاحية المشار إليها تجاه المصارف الزراعية التي يتراوح حجم دينها بين ٤٠ و٧٥ مليون ليرة على كل جمعية فلاحية بمفردها.

وطالب الكركو بأن تكون الحلول محلية لا مركزية تماشياً مع عامل الزمن اليوم في ظل خواتيم عملية التسويق، في ظل الوعود التي أكدها محافظ الحسكة بالحلول مع الجهات المعنية مركزياً.